

الديمقراطية التوافقية ودور النخب في مؤسسة الانقسامات السياسية

م. اسامة عبد علي خلف

جامعة بغداد / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

Osamaabdali152@gmail.com

المخلص:

تعد الديمقراطية التوافقية شكلاً من اشكال الحكم، في المجتمعات غير المتجانسة قومياً او طائفيّاً او ايديولوجياً، وهي تقتصر على القضايا السياسية الجوهرية التي تتطلب توافقات سياسية، ولا تمتد الى جميع مراحل العمل السياسي لان هذه الديمقراطية قد تكون معيقة للاستقرار السياسي، وتؤدي قيادات القوى السياسية دوراً محورياً في هذا الجانب، فكلما اتخذت هذه القيادات من المصلحة الوطنية قيمة عليا على حساب المصالح الاثنية او الطائفية الضيقة، كان التوافق والاستقرار السياسي اكثر ثباتاً، وكلما تشددت القيادات في مصالحها الخاصة ، ادخلت في دائرة مغلقة من الصراع وعدم الاستقرار .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، دور النخب، الانقسامات السياسية.

Consensual democracy

And the role of elites in institutionalizing political divisions

Teacher. Osama AbdAli Khalaf

University of Baghdad - College of Physical Education and Sport
Sciences

Abstract:

The consensual democracy Considered a form of a ruling , in the Unconsensus in heterogeneous national or sectarian or ideological, which is limited to the core political issues that require political consensus, does not extend to all levels of political action because this democracy may be crippling political stability and lead the leaders of the political forces role pivotal in this aspect, the more these leaders have taken in the national interest supreme value at the expense of ethnic or narrow sectarian interests, whenever consensus and political stability, and the more hardened leaders in their own interests, were introduced in a closed circle of conflict and instability.

Keywords: consensual democracy, elites' role, political division.

المقدمة:

تُعد الديمقراطية التوافقية شكلاً من أشكال الحكم في المجتمعات المنقسمة أو غير المتجانسة قومياً أو طائفيًا أو إيديولوجياً ، وهي تقوم على المشاركة في صنع القرار السياسي من جميع المكونات أو الطوائف سواء كانت الاكثرية ام الاقلية منها وعدم اقصاء احداها، وذلك تجنباً لخطر النزاعات والصراعات التي قد تقود الدولة الى الحروب الاهلية او التقسيم. وهناك تجارب تكلفت بالنجاح في تاريخ بعض الدول الاوربية التي تبنت الديمقراطية التوافقية في مرحلة من مراحل تاريخها ، فقد استطاعت ان تتجاوز الصراعات الاثنية الضيقة ، وتحقق درجات متزايدة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وخلق بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والبشرية الملحوظة ولعل تجربة بلجيكا وسويسرا وهولندا أنموذجاً لذلك ، ولكن تشير التطورات في الدول العربية، ولاسيما العراق منها الى تصاعد الصراعات الداخلية على النحو الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها، ومن الحقائق التي لا تقبل الشك والجدال ان دور قيادات القوى السياسية محوري في هذا الجانب، فكلما اتخذت هذه القيادات من المصلحة الوطنية قيمة عليا على حساب المصالح الاثنية او الطائفية الضيقة، كان التوافق والاستقرار السياسي اكثر ثباتاً ، وكلما تشددت القيادات في مصالحها الخاصة ، ادخلت في دائرة مغلقة من الصراع وعدم الاستقرار .

اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من النقاط الاتية :

١. تقتصر الديمقراطية التوافقية على القضايا السياسية الجوهرية التي تتطلب توافقاً سياسياً ، ولا تمتد الى جميع مراحل العمل السياسي ، لان هذه الديمقراطية غالباً ما اثبتت انها معيقة للعمل السياسي اكثر من كونها ميسرة له ، بسبب غياب قاعدة اساسية من الثقة بين اعضاء النخب السياسية الحاكمة ، الامر الذي اصاب عملها بالشلل .
٢. الديمقراطية التوافقية مرحلة انية تتيح امكانية تجاوز الازمات السياسية ليطم الانتقال مستقبلاً الى ديمقراطية الاغلبية والاقلية (السياسية)، اي ديمقراطية (الاستحقاق الانتخابي) لما تنطوي عليه الاخيرة من حراك سياسي ايجابي ورقابة برلمانية فاعلة توفر الارضية الخصبة للتحول نحو الديمقراطية .

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في ان الديمقراطية التوافقية كابحة للتفرد بالسلطة من خلال توزيعها بين مراكز متعددة لصنع القرار داخل الكيان السياسي تجنباً لخطر النزاعات والصراعات التي قد تؤدي بالدولة الى ترسيخ مؤسسة الانقسامات السياسية ، ويمكن اجمال اشكالية البحث في الاسئلة الاتية:

- ما مفهوم الديمقراطية التوافقية ؟

- ما دور النخب السياسية فيها ؟ والى اي مدى كان للنخب دور في ترسيخ ومأسسة الانقسامات السياسية .

- ما الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية التوافقية ؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها : ان سوء فهم واستخدام التوافقية من قادة المكونات يعيد انتاج الانقسامات الاجتماعية على المستوى السياسي بما يؤدي الى ترسيخ ومأسسة الانقسامات داخل المجتمع دون السعي الى علاج الانقسامات بالتشجيع على الاعتدال والتوسط .

هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الغايات الاتية :

- بيان فهم الديمقراطية التوافقية بإطار فكري ، ومدى نجاحها او فشلها بالاعتماد على قادة الكتل او النخب .

- الوقوف على الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية التوافقية؛ لأنها مرحلة حديثة من مراحل تطور شكل السلطة السياسية والمجتمع السياسي .

منهجية البحث:

يستعين البحث بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لإثبات فرضيته ، ولمقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث عنه وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث في المحاور الاتية :

المحور الاول/ المدخل لدراسة الديمقراطية التوافقية

اولاً/ مفهوم الديمقراطية التوافقية:

تقتضي فكرة الديموقراطية التوافقية (Consensus democracy) عدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، ويجب إضافة معيار آخر : هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم، اي تقضي بإعطاء حق الحكم في التوافق فيما يتعلق ببعض الامور الاساسية . للجماعات المتميزة عن بعضها البعض ، والمكونة في مجموعها شعب الدولة، والتميز يكون سببه عادةً اختلافاً في الاصول الاثنية او اللغوية . فالمجتمعات المتعددة الاثنيات او اللغات تعاني في الغالب من صعوبة ترسيخ وحدتها الوطنية ، ولا سيما عندما يكون لدى كل جماعة من الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع الدولة الواحد. هواجس معينة تجعلها خائفة دوماً من احتمال طمس هويتها من الجماعات الاخرى ، او تدويرها ضمن الاغلبية السكانية ، او الانتقاص من حقوق افرادها الخاصة او العامة ، فيتماسك الافراد داخل كل جماعة مكونين بذلك قوة سياسية تتنافس مع غيرها من القوى الاخرى مثيلاتها ، وقد يصل بها الأمر الى حد التعصب لهويتها الخاصة بها فيشعر المواطن أن له هويتين ، هوية نابعة من انتمائه لجماعته ، واخرى نابعة من انتمائه

السياسي الى الوطن الذي يحمل جنسيته ، وعندما تتصارع العصبية بين الجماعات تظفي في الغالب الهوية الخاصة المتعصبة على الهوية الوطنية وهو ما يدفعها الى الانفصال وتكوين وطن مستقل بتلك الجماعة ، وحتى لا تصل الامور الى تفكك الدول بسبب الخلافات في التكوين والصراعات الداخلية المتعصبة ، فانه قد تتجح الديمقراطية التوافقية في تطمين الجماعات المتميزة عن بعضها وتحجيم مخاوفها ، عبر اعطائها حقوقاً متساوية في صنع القرار السياسي^(١).

فالديمقراطية التوافقية تقوم على خلفية واقع التباين او الاختلاف في القومية او الدين او المذهب او كلاهما بين ابناء الشعب الواحد ، بحيث يتوزع هذا الشعب على قوى سياسية تمثله ولكل منها خصوصيته فيتم اللجوء الى الديمقراطية التوافقية في حال انعدام الثقة بين هذه القوى المتنافسة او عجزها عن تحديد الغايات او الآمال المشتركة التي تكفل جمع المواطنين وصهرهم في مسار وطني واحد متماسك وقوي . والديمقراطية التوافقية تختلف عن ديمقراطية الأغلبية؛ لان ديمقراطية الاغلبية تقوم، سواء في سياقها التاريخي أم الفكري، على المبادئ التي حددها المفكرون الأوروبيون، لاسيما لوك ومونتسكيو، والتي تتلخص في الحكم بالرضا عبر الانتخابات وقاعدة الأغلبية والأقلية، وأخذت تطبيقاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واما الديمقراطية التوافقية فقد طبقت في دول من دون وجود أي شكل من أشكال التنظير لها، وقد جاءت لتعبر عن حاجة هذه المجتمعات التي تتسم بالانقسام وعدم التجانس، ولاسيما أن هناك من يعد التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي شرطين أساسيين لإقامة ديمقراطية مستقرة ، لان الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية في المجتمعات التعددية، تؤدي إلى عدم الاستقرار وانهيار الديمقراطية^(٢) .

وفي كل الأحوال تنبه الدارسون (لبعض المجتمعات التي تتميز بالتعدد الاجتماعي، والاستقرار السياسي) إلى تطبيق نوع من الديمقراطية أطلق عليها اسم " الديمقراطية التوافقية " التي تقوم على فكرة جوهرية هي " إن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحيه على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ويفترض ان من شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ثم تحقيق الاستقرار السياسي^(٣) .

وتعرف الدولة التوافقية بانها: الدولة التي يكون سكانها من أقليات عرقية واثنية ودينية ولغوية متنوعة وغير متناسقة ،ولا تشكل أي واحدة منها الأغلبية ، كما تحيطها مجموعة من القيادات والزعامات ذي التأثير والتوجيه السياسي والاجتماعي في تابعيها، كما أنها لا تتبنى أعمالها في المؤسسات الحكومية كالبرلمان وفقاً لمبدأ الأغلبية، بل بالتمثيل التناسبي بين الأطراف، وكل جماعة من الأقليات لها حق النقض حيال الطرف المقابل^(٤) .

كما عرفها المفكر السياسي آرنت ليهارت على انها حكومة يتم ادارتها من اتحاد من النخب، بهدف تحويل ديمقراطية ذي ثقافة سياسية اكثر تفتتاً الى ديمقراطية مستقرة^(٥)، ويتم اتخاذ القرارات من خلال الانخراط في عملية مساومة بين مختلف النخب الممثلة للمجتمع التعددي، وليس بأغلبية القرارات^(٦)، ويمكن تعريف اتحاد النخب: هو انه ائتلاف شامل من النخب الممثلة للمجتمع التعددي وتنوعه الثقافي مع التزامهم بالحفاظ على الوضع القائم^(٧).

ويمكن القول إن نموذج ليهارت عن الديمقراطية يستند الى ثلاثة فروض اساسية^(٨):

الفرض الاول: ان الفاعلين السياسيين الاساسيين في المجتمع التعددي ينقسمون على كتل، وتنقسم كل كتلة على نخب وغير نخب، والفرض الثاني: هو انه لا يوجد اتصال بين "غير النخب" في الكتل المختلفة. والفرض الثالث النخب الممثلة لمختلف الكتل ينخرطون في عملية اتخاذ القرار من خلال التوافق.

ثانياً/ ظهور فكرة الديمقراطية التوافقية:

يعد المفكر الهولندي (أرنت ليهارت) من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي الغربي، وقد أشار إلى أن الديمقراطية التوافقية تعبر عن استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية.

ولكن الجذور التاريخية لهذا المفهوم تعود الى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما بدأ الاهتمام بتصنيف الانواع المختلفة من النظم الديمقراطية، وكان احد اهم الاسهامات في هذا المجال ما قام به جابريل الموند، الذي ميز، في عام ١٩٥٦، بين ثلاثة انماط من النظم الديمقراطية الغربية، وقد كان المعيار الذي استند اليه هذا التقسيم هو العلاقة بين الثقافة السياسية والهيكل الاجتماعي من جهة والاستقرار السياسي من جهة اخرى، ووفقا لهذا المعيار، فقد كان هناك ثلاثة انواع من النظم، هي^(٩): النظم السياسية الانجلو - امريكية، وتتميز بثقافة سياسية متجانسة ومستقرة، ومثل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. والنمط الثاني: النظم الديمقراطية الاوروبية القارية: والتي تتميز بوجود ثقافة سياسية اكثر تفتتاً ووجود ثقافات سياسية فرعية، مثل ايطاليا وفرنسا والمانيا. اما النمط الثالث: فهي الفئة التي تضم بعض صفات النمطين السابقين، وتقف في مكان ما بينهما، والمثال الابرز لهذه الفئة هي: الدول الاسكندنافية (هولندا).

وكان المعيار الاساسي لهذا التقسيم هما تجميع المصالح (دور الهياكل السياسية) والثقافة السياسية، اي بعبارة ادق تستند الى افتراض اساسي هو انه كلما زاد تجانس الثقافة السياسية وعملية تجميع المصالح، فان النظام يكون اكثر استقراراً، فالنظام الافضل في تجميع المصالح هو نظام الحزبين مثل الديمقراطيات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، اما مع تعدد الاحزاب وصغر حجمها، فان وظيفة تجميع المصالح تتم بشكل اقل كفاءة، ويمثل ذلك بوضوح النظم متعددة

الاحزاب في دول اوربا القارية، كما يلاحظ ان الفئة الاولى تتسم بتجانس اكبر، بينما تتسم الفئة الثانية بتجانس اقل، وهكذا فان الفئة الاولى هي المحققة للاستقرار السياسي^(١٠).

ويتمثل النقد الاساسي الذي وجه لهذه الثنائيات في الفشل في تفسير الاسباب التي جعلت بعض النظم في بلجيكا وسويسرا وهولندا مثلاً تتصف بالاستقرار السياسي مع وجود انقسام ثقافي وتعددية مجتمعية، وقد مثل هذا نقطة انطلاق لبيهارت، الذي بدأ بدراسة الديمقراطية في هولندا، وذلك لكي يضع أنموذجاً يكون قادراً على تفسير كيفية وجود استقرار سياسي مع وجود ثقافة سياسية اكثر تفتتاً، وتمثل ذلك في الديمقراطية التوافقية، وقد توصل لبيهارت الى ان الاستقرار المتحقق في هذه الدول يرجع الى الدور التوافقي الذي تؤديه النخب السياسية للطوائف، لانهم يدركون مخاطر التشرذم السياسي، مما يجعل الانخراط في سلوك يهدف الى تجنب الانقسامات الطائفية^(١١).

غير انه لا يمكن القول ان لبيهارت هو وحده الذي مهد لمفهوم الديمقراطية التوافقية، فهناك عالمان اخران هما : جيرهارد ليمبراخ الذي اعد دراسة عن صنع القرار في كل من سويسرا والنمسا في عام ١٩٦٧، وقد استخدم مصطلح الديمقراطية المنسجمة او الديمقراطية النسبية، فضلاً عن المؤرخ الامريكي ال لورين الذي قام بتحليل ظاهرة الانقسام الديني والايديولوجي في بلجيكا وهولندا والنمسا وسويسرا.

وقد شكلت كتابات هؤلاء العلماء الثلاثة اساساً لما يمكن ان يطلق عليه "المدرسة التوافقية"، وقد مثل اكبر اسهام لهذه المدرسة كتاب لبيهارت "الديمقراطية في مجتمعات متعددة" (١٩٧٧)^(١٢)، ويلاحظ ان ارنه لبيهارت لا يقدم الديمقراطية كتفسير لنجاح الديمقراطية في بعض الدول الاوروبية مثل النمسا وبلجيكا وهولندا فحسب، بل ويتحدى بها الرؤية التشاؤمية التي ترى ان الديمقراطية تفشل حتماً في دول العالم الثالث متعدد الاثنيات، اذ يرى ان الديمقراطية من الممكن ان تنجح في هذه الدول اذا ما طبقت الديمقراطية التوافقية^(١٣). وقد وضع ارنه لبيهارت اربعة معايير لتحديد المجتمع التعددي في صورته المثالية، وتتمثل هذه المعايير بما يأتي^(١٤):

١. امكانية تعريف الطوائف التي ينقسم عليها المجتمع بوضوح.
 ٢. امكانية تحديد حجم كل طائفة بدقة.
 ٣. وجود تطابق بين حدود الطوائف والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
 ٤. ان تتطابق الاحزاب السياسية مع الانقسامات الطائفية، ومن ثم لا يحدث تغير في نسبة التصويت التي يحصل عليها الحزب من انتخابات لأخرى، وبحيث تكون متطابقة مع الاحصاء السكاني للطائفة التي يمثلها الحزب.
- وبطبيعة الحال لا يمكن ان تتطابق هذه المعايير الاربعة في الواقع على اي دولة، ولكن يمكن القول ان المجتمعات تتحرف عن هذه المعايير بدرجة او اخرى.

المحور الثاني/ مرتكزات الديمقراطية التوافقية :

تقوم الديمقراطية التوافقية على مرتكزات رئيسية ، وهي :

أولاً/ حكومة ائتلاف او تحالف واسع :

وهو التشارك او التقاسم في السلطة عن طريق تحالف لجميع القوى السياسية او حكومة ائتلافية، والمقصود هنا: ان يقوم القادة السياسيون الممثلون لطوائف المجتمع التعددي كافة بالتشارك في حكم الدولة^(١٥)، ويتم اتخاذ القرارات من خلال آلية التوافق، اذ لا تستطيع جماعة واحدة تقرير الامور المهمة بدون موافقة الطوائف الاخرى، وعليه يغدو من حق كل طائفة الوصول الى السلطة السياسية والموارد الاخرى^(١٦)، وقد يتخذ تقاسم السلطة في الائتلاف الواسع اشكالاً متعددة، هي:

١. حكومة الائتلاف الواسع في حالة النظم البرلمانية: وتعد الوسيلة التوافقية المثلى ، ولعل ابرز مثال على ذلك هو الحالة النمساوية، اذ كان الائتلاف الذي حكم البلاد منذ عام ١٩٤٥ وحتى العام ١٩٦٦، يضم تمثيلاً متوازناً تماما من الحزبين اللذين يمثلان الكاثوليك والاشتراكيين، كما يلاحظ انه في حالة سويسرا (والتي تمثل نظاماً هجيناً من النظامين الرئاسي والبرلماني) ان الاحزاب الرئيسية ممثلة في الهيئة التنفيذية الفيدرالية السويسرية السباعية الاعضاء والمسماة بالمجلس الفيدرالي، كما ان اعضاء المجلس السبعة يمثلون مختلف اللغات والاقاليم^(١٧).

٢. وجود احزاب عابرة للطائفية: اي ان يتمثل الائتلاف الضخم في حزب واحد يكون ممثلاً لجميع الطوائف المجتمعية وشاملاً لها، كما هو الحال مع حزب المؤتمر في الهند^(١٨).

٣. المجالس او اللجان الموسعة الاستشارية: والتي على الرغم من ان لها سلطات محدودة من الناحية الرسمية، الا انها واقعياً تمتلك تأثيراً حاسماً، وقد تكون هذه المجالس او اللجان دائمية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هولندا، او مؤقتة مثل اتحاد قادة الاحزاب السياسية في هولندا عام ١٩١٧ وفي بلجيكا عام ١٩٥٨^(١٩).

٤. الائتلاف الواسع غير المتزامن كما في حالة كولومبيا، اذ تم الاتفاق بين حزبي الليبرالي والمحافظ على التناوب على الرئاسة لمدة ستة عشر عاماً (١٩٥٨-١٩٧٤)، وذلك على الرغم من ان كولومبيا مجتمع غير تعددي^(٢٠).

٥. تقاسم المناصب الحكومية العليا بين ممثلي المكونات المختلفة مثل توزيع مناصب الرئاسة الثلاث بين المكونات في العراق ، فرئاسة الوزراء من حصة الشيعة ورئاسة مجلس النواب من حصة السنة ، ورئاسة الجمهورية للکرد، وكل واحد منهم له نائبان من المكونات الاخرى، وكذلك تقاسم مناصب الرئيس ونائبه ، كما هو الحال في قبرص^(٢١)، او الحالة الافغانية، اذ يمثل حامد كرزاي رئيساً لافغانستان، وهو من طائفة البشتون في عام ٢٠٠٤، وعين نائبان له، احدهما: احمد

ضياء مسعود من الطاجيك، والآخر كريم خليلي من الهزارة^(٢٢). ويلاحظ ان الحاليين الاخيرتين من تقاسم السلطة يتم تطبيقهما في النظم الرئاسية.

ثانياً/ حق الفيتو المتبادل للأكثرية والاقلية:

ويستخدم لمنع احتكار القرار لفئة ضد اخرى ولضمان وجود الاقليات ، اذ يتم اعطاء الفيتو المتبادل لمختلف الطوائف والعرقيات المكونة للمجتمع التعددي، وذلك من اجل الاعتراض على القرارات التي تمس المصالح الحيوية للطائفة او الجماعة العرقية^(٢٣)، ويتم تطبيق هذا الاسلوب من خلال النص على اتخاذ القرارات بالإجماع اما داخل الحكومة او المجلس الاستشاري^(٢٤)، ويتم تسوية هذه الالية من ان مشاركة الاقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحها لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تخسر مع ذلك امام اصوات الاكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع من الاقليات، فان هذه الخسارة تعد غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر، ومن هنا فلا بد من اضافة فيتو الاقلية الى مبدا الائتلاف الواسع لضمان الحماية السياسية الكاملة للطائفة^(٢٥)، كما ان هذه الالية تشجع على بناء التوافق والقيام بمساومات، ويمكن القول أن هناك نوعين من الفيتو او حق النقض، الأول : الفيتو المطلق ، اذ يتم اعطاء حق الفيتو لجميع الطوائف بصورة غير مقيدة فيما يتعلق بجميع القرارات، والثاني : الفيتو المشروط: اذ يتم حصر حق الفيتو ببعض القوانين الشخصية، او ان يكون لها تأثير تأخيري حتى يتم اعادة التفاوض حول القضايا المختلف عليها^(٢٦).

ثالثاً/ مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات والادارة :

وهنا تتكون الادارة او المؤسسات عن طريق المحاصصة بين المكونات ويمثل المعيار الاساسي للتعيين في الادارات العامة ، ولتوزيع الموارد المالية العامة على مختلف القطاعات كل وفقاً لنسبته من اجمالي السكان، كما انها تمثل المعيار الاساسي للتمثيل السياسي، اي ان كل جماعة تؤثر في قرار ما بالنسبة لقوتها العددية^(٢٧)، ووفقاً لليبيرت، فان مبدأ النسبية هو مبدأ مهم ينسحب على النظام الانتخابي. يقضي مبدأ النسبية اتباع شكل التمثيل النسبي في النظام الانتخابي لانه اكثر النظم الانتخابية ملائمة للمجتمعات التعددية، ويرى ارنت ليبيرت انه من الافضل اتباع نظام القائمة المغلقة او شبه المغلقة في حالة نظام التمثيل النسبي، وهو افضل من نظام القائمة المفتوحة، كما انه من اجل تطبيق مبدا النسبية بطريقة كاملة او شبه كاملة، فانه من الافضل عدم وضع حد ادنى من الاصوات (Threshold) مرتفع للتمثيل في البرلمان، ويجب ان ياخذ هذا الحد في الاهتمام حجم الاقليات الموجودة، بحيث لا يكون عائقاً امام تمثيلهم في البرلمان، ويفضل ارنت ليبيرت الا يزيد هذا الحد عن ٣%^(٢٨).

رابعاً/ الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة:

ويقصد به تفويض سلطة اتخاذ القرار الى القطاعات او الطوائف المختلفة في الامور التي تعني الطائفة وحدها، اي انها تعني حكم الاقلية لنفسها في الامور التي تعنيها حصرياً، اما في الشؤون التي تعني الجميع، فيتم اتخاذ القرارات من جميع الطوائف^(٢٩)، وهناك طريقتان لتحقيق هذا الاستقلال القطاعي وهي:

- **الفيدرالية واللامركزية:** وتتمثل في المجتمعات المنقسمة طائفيًا مع تمركزها في حيز اقليمي محدد، لان النظام الفيدرالي يعد الافضل لاعطاء هذه الطائفة الاستقلالية، وتصبح "فيدرالية اثنية" مثل الاقليم الفرانكفوني في كندا: الكيبويك، او تطابق بعض الكانتونات في سويسرا مع بعض الحدود اللغوية^(٣٠)، كما انه من الافضل ان تكون الفيدرالية لامركزية وان تكون الوحدات المكونة لها صغيرة ومتجانسة، وذلك لتجنب الهيمنة عليها من، الوحدات الاكبر حجماً على المستوى الفيدرالي، ويلاحظ انه ليس هناك اتفاق حول درجة اللامركزية داخل النظام الفيدرالي^(٣١)، وقد ميز ارنست ليبهارت بين نوعين من الفيدرالية وفقاً لدرجة التماثل، وهما: الفيدرالية المتماثلة: وهي الفيدرالية التي لا تتقاطع فيها حدود الوحدات الفيدرالية مع الحدود العرقية او الطائفية، بحيث تعكس الوحدات الفيدرالية المكونة للاتحاد الفيدرالي الطابع التعددي الموجود على مستوى الدولة، والفيدرالية اللامتماثلة: وهي تلك التي تتطابق فيها حدود الوحدات الفيدرالية مع الحدود الطائفية، بحيث تصبح الوحدات الناشئة اكثر تجانساً، ويرى ارنست ليبهارت ان الفيدرالية تكون اداة توافقية في حالة الفيدرالية اللامتماثلة وحدها^(٣٢).

- **الاستقلالية الوظيفية او الاستقلالية غير الاقليمية:** وتتمثل في المجتمعات المنقسمة طائفيًا حين تكون الطوائف غير متمركزة جغرافياً، فانه يمكن اعطاؤها استقلالية على اساس غير جغرافية، فمثلاً عندما تكون هناك انقسامات دينية واضحة بين الطوائف، فانها غالباً ما ترغب في الحفاظ على سيطرتها على المدارس التي تتبع دينها، ومن ثم فيمكن اعطاؤها استقلالية في مجال التعليم وامداد جميع المدارس التابعة لمختلف الاديان بدعم مالي متساو، وقد عمل هذا النظام في كل من الهند وبلجيكا وهولندا^(٣٣)، كما يلاحظ ان هناك امثلة تاريخية على ذلك مثل: الاتحاد البولندي الليتواني اذ تم اعطاء الطائفة اليهودية الحرية في ادارة امورها الداخلية، والتي لم تشمل امورهم الدينية فحسب، بل وامتدت لتنظيم شؤون الاسرة والشؤون الاقتصادية، فضلاً عن ادائها دور جمع الضرائب وحركة الاتصال بين الطائفة اليهودية والحكومة المركزية، كما يلاحظ انه تم اعطاء الطوائف غير المسلمة في اطار الدولة العثمانية مقدراً من الاستقلالية على اساس غير قطاعي، فقد اعترفت الدولة العثمانية بالكنيسة الارثوذكسية اليونانية، وكنيسة الارمن الكاثوليك والطائفة

اليهودية في القرن الخامس عشر، وسمحت لهم بإدارة امورهم الخاصة في مجالات مثل التعليم والدين والامور العائلية كالزواج والطلاق والميراث^(٣٤).

هذا ويلاحظ انه يمكن تطبيق اسلوب الفيدرالية الاقليمية وغير الاقليمية في الوقت نفسه، فمثلا في دولة مثل تشيكوسلوفاكيا السابقة، تمتع الالمان باستقلال غير قطاعي في مجال التعليم، وذلك في ظل وجود حكومة فيدرالية^(٣٥)، قوانين شخصية خاصة بكل طائفة تتعلق بالزواج والطلاق والميراث، مثل الحالة في لبنان وقبرص^(٣٦).

خامساً/ التحكيم:

هي آلية لتسوية النزاع او الصراع فيما اذا حدث بين قادة الكتل، ويتم هذا في اجتماعات غير رسمية لقادة الكتل الطائفية المختلفة، او اسلوب المحقق في الشكاوي، او لجان وساطة رسمية، او مفوضيات مستقلة ، او محاكم تحكيم خاصة تكون ممثلة لجميع الطوائف^(٣٧). علماً ان ارننت ليهارت لم يضع هذا المعيار، ولكن اضافه اخرون، ويرون انه في حالة الصراع او النزاع، لا بد من ان يتم تطوير آلية الحكم.

ويطرح ارننت ليهارت تساؤلاً مهماً حول اذا ما كان يتم بلورة القواعد التوافقية في قوانين رسمية او ان تبقى قواعد عرفية، ونفاهمات بين قادة المجتمع التوافقي، ويرى ليهارت ان القواعد العرفية افضل؛ لأنها ستكون اكثر مرونة، كما انها ستعكس مقداراً اكبر من الثقة بين الطوائف المختلفة ونخبها، غير انه عندما تكون الثقة غائبة بين قادة الطوائف او عندما تكون العلاقات بين الطوائف يشوبها التوتر، فانه ليس هناك بديل عن بلورة المبادئ التوافقية في قوانين رسمية^(٣٨).

المحور الثالث/ دور النخب في الديمقراطية التوافقية:

تشكل النخب السياسية في المجتمعات المتعددة على وجه الخصوص، احدى الركائز الاساسية في النظام التوافقي ، وتقوم هذه النخب السياسية او قادة القوى السياسية بدور ايجابي في تقريب وجهات النظر وتخفيف حدة التشنجات والانفعالات العاطفية، التي ترافق القواعد الاجتماعية، اثناء اختلافاتها وصراعاتها، وهو ما شهدته اغلب الدول التي طبقت الديمقراطية التوافقية ، اذ تمكنت النخب السياسية فيها من تحقيق نوع من الانسجام والاستقرار والتقدم لهذه الدول، وهو ما اشار اليه ارننت ليهارت بقوله: " إن الميول الصراعية الموجودة في التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها ، وان من شأن السلوك النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي"^{٣٩} اذن تؤدي النخب دوراً محورياً في الديمقراطية التوافقية ويتوقف نجاح الديمقراطية التوافقية على الكيفية التي يتفق بها القادة في ادارة مؤسسات الدولة، ويفترض ان يكون دور النخب السياسية في الديمقراطية التوافقية ايجابياً لتحقيق السلم وبمجموعة من الاليات:

اولا/ المشاركة الواسعة في السلطة:

تعتمد النخب في الديمقراطيات التوافقية ،على التعاون المشترك بين مختلف النخب الممثلة للمكونات المختلفة والقبول بهم ضمن اطار الائتلاف الكبير الذي يعد السمة الأساسية في الديمقراطية التوافقية ،وعبر عنه لبيهارت بقوله: " إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد ،ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء على حكومة تتمتع بتأييد أكثرية واسعة ومعارضة ضعيفة^(٤٠) .فالاختلاف في القيم والمصالح يمكن حله بطريقة مشتركة وتعاونية ، وتولد العلاقات التعاونية طاقات تمكنها من التغلب على الاختلافات عندما لا تتغمس الاطراف المختلفة او تحدد نفسها مسبقا بنتيجة الريح والخسارة، وان تكون هناك ارادة تهدف الى مناقشة الاختلافات بدلا من التنافس من اجل تحقيق المكاسب على حساب الاخرين.

ثانيا/ التواصل المستمر:

تعتمد النخب السياسية في الديمقراطيات التوافقية على الية التواصل المستمر فيما بينها من خلال الحوار البناء المنتج وبارادة سياسية من جانب جميع الاطراف ، بغية الوصول إلى صيغ توفيقية لا حوار من اجل الحوار وتمسك كل طرف برأيه دون أن يقدم بدائل أو تنازلات للطرف الآخر ،وانما حوار من الخروج بحلول عملية ومخرجات تبتعد عن أجواء العداة والكراهية ، وأن يسود جو من الثقة والرغبة المتبادلتين في التعاون المشترك للوصول إلى حل يلبي طموحات الجميع^(٤١).

ثالثاً/ السياسة التوافقية:

تتبع النخب سياسة التوافقية لحل الاشكالات التي تعترضها او لإدارة الدولة، على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين مكوناتها ،وهذا الامر نابع من شعور وقناعة المكونات بأهمية وحدة بلدانها واهمية الحل الوسط والاحتفاظ بولاء أتباعها، أي ان النخب اجرت عملية موازنة عقلانية وصعبة بين أمرين وهما قدر من التسامح يفوق أتباعهم وقدره على تحمل أتباعهم على مجاراتهم .

رابعاً/ تقاسم الثروة والسلطة:

تعتمد النخب السياسية في هذه الدول على سياسة تقاسم الثروة والسلطة من خلال آلية الفدرالية التي تمنح الثقة للقادة المحليين و تمكنهم من إدارة انفسهم او إشراكهم بالحكم ، وتقاسم السلطة والثروة معهم، مع احتفاظ الاتحاد بحقوقه وصلاحياته التي تؤمن بوحدة واستقلال البلد وأمر كهذا قد نجح في عديد من الدول منها الهند على سبيل المثال ، إذ نجحت الفدرالية حتى خلال سيطرة الحزب الواحد في إعطاء أحزاب المعارضة حصة في النظام، واعطاء الأقليات الأثنية في

مناطق وجودها نوعا من السيطرة الذاتية على الموارد والشؤون المحلية ، للتخفيف من ضغطها على الحكومة المركزية^(٤٢).

لكن نجد ايضا للنخب السياسية او قادة الطوائف السياسية آثاراً سلبية في افشال الديمقراطية التوافقية وحتى جعلها مؤسسة للانقسامات، ويمكن التمييز بين ثلاثة انماط رئيسة من القادة السياسيين، كالاتي:

أولاً/ النمط المتصارع السلبي:

من المسلمات السياسية ان الهدف الاساسي للدولة ومؤسساتها يتجسد في حماية مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية، او كما في حالة وجود صراع طائفي قوي، فان هذا يعد تعبيراً عن تهديد داخلي دائم في الدولة، وحيانا يقوم القادة السياسيون بتقديم انفسهم على انهم المدافعون عن الطائفة في مواجهة الطوائف الاخرى، وعليه فان الدفاع في هذه الحالة يتم مساواته مع السعي لمواجهة العدو - المتمثل في الطوائف الاخرى ، او في حشد الافراد حول مصدر ولائهم المشترك في مواجهة المنافس المشترك، الامر الذي يعني ان اجراءات تقاسم السلطة لن تعمل، وغالبا ما يؤدي العداة الاثنية، الذي يجد اصوله في علاقة تاريخية مليئة بالصراع بين الجماعات الاثنية المختلفة الى نشوء هذا النوع من القادة الانعزاليين والإقصائيين.

ولعل المثال على هذا النوع من القيادة وتأثيرها السلبي في اجراءات تقاسم السلطة هي حالة يوغسلافيا السابقة خلال عقد التسعينيات، اذ ان رغبة قادة الجماعات الاثنية المختلفة بدعم وتأييد الشوفينية الاثنية ، ادى الى زيادة شعبية هؤلاء القادة داخل جماعتهم الاثنية وانهايار اجراءات تقاسم السلطة بين مختلف الجماعات الاثنية^(٤٣).

ويلاحظ ان هذا النمط من القيادة يستغل ويوظف العداة الموجود في المجتمع من اجل اقامة شعبية له تقوم على التضامن الاثني، وعندما يكون هناك حافز كبير لدى هؤلاء القادة للحفاظ عليه^(٤٤).

ثانياً/ النمط الوسطي الهادئ:

بعد مرحلة من الصدمة الشديدة التي تتولد بعد اندلاع العنف الطائفي، غالبا ما يلجأ قادة الطوائف الى البحث عن بديل ديمقراطي دائم وحيانا يكونون مدفوعين في ذلك بدعم من طوائفهم، غير ان تجربة العنف تجعل من امكانية وجود ثقة حقيقية صعبة، وفي هذه الحالة، تكون هناك رغبة متبادلة من الجانبين في طرح خلافاتهم الاساسية جانبا حول طبيعة وشرعية الدولة، وتدور السياسة فقط حول تهدئة الصراع وتخفيض مستويات العنف ووضع آليات للمفاوضات المباشرة واتخاذ القرار، وذلك بدلا من علاج او التوصل الى المصالحة او تحويل الصراع، ويقوم هذا النظام على احتواء العنف، وعليه يظل الصراع خامدا وان كان قائماً، ولكن على المدى البعيد يظل هذا النمط غير مستقر، لان النخب اما ان تتخربط في العنف مرة اخرى ، او انها تطور نظاماً ديمقراطياً

مستقراً، ولعل المثال على ذلك بلجيكا، إذ تقدم مثلاً على التحلل البطيء وامكانية انهيار الدولة، فقد تم اتخاذ العديد من التغييرات المؤسسية الاجرائية التي ادت في النهاية الى الفصل ما بين الفلاندر (المتحدثين بالالمانية) والوالون (المتحدثين بالفرنسية)، واصبحت الاحزاب السياسية التي كانت سابقا موحدة الان منقسمة على الاسس اللغوية والاثنية، ويتم تحويل المزيد من السلطات بانتظام من الحكومة المركزية للسلطات الممثلة للطائفتين، بما في ذلك التجارة والسياسة الخارجية^(٤٥).

ثالثاً/ النمط الايجابي البناء:

ولعل النموذج البارز على هذا هولندا، إذ تم اتخاذ القرار بإنهاء العداء بين الطوائف عندما يحدث ادراك عميق بانه لا يمكن لطائفة واحدة النصر باستخدام العنف، او ان انهاء حالة الاحتقان اهم من الانتصار^(٤٦).

المحور الرابع/ الانتقادات التي وجهت للديمقراطية التوافقية:

هناك انتقادات عامة وجهت للديمقراطية التوافقية منها ما يرى ان فكرة الحكم التوافقي تقوم على وجود عدد ثابت من المجموعات الاثنية التي يمكن ان تقنع بنصيب ما في السلطة السياسية وموارد الدولة، غير ان هذا الافتراض غير واقعي، ذلك لان اي تسوية تتبنى الحكم التوافقي ستستقي بالضرورة عددا من المجموعات الاقل اهمية، مما سيحدث اختلالاً في توزيع الموارد على المجموعات الموجودة، وحتى اذا نجحت التسويات التوافقية في توزيع موارد الدولة بالتساوي بين مختلف الجماعات الاثنية داخل المجتمع، فان توزيع الموارد داخل كل طائفة لن يكون عادلاً، الامر الذي يجعل اولئك الذين يشعرون بعدم المساواة يلجؤون الى وسائل غير مشروعة للحصول على ما يعتقدون انه من حقهم الحصول عليه، مما يهدد باندلاع العنف مرة اخرى^(٤٧)، كما ان اتباع الادوات التوافقية في المجتمعات التي تشهد صراعاً طائفيًا، قد يؤدي الى احتواء او تجميد الانماط الحالية من الصراع في اطار مؤسسي دون ان يستوجب ذلك علاجه^(٤٨). ويرى البعض ان الديمقراطية التوافقية تؤدي الى التدخل الاجنبي النشط في الشؤون المحلية، لان قادة الطوائف في المجتمع التعددي يكونون مهيبين لطلب التدخل الاجنبي لتأمين قبضتهم على الجماعة، وفي ما يأملون على الجماعات الاخرى^(٤٩). وينتقد البعض أنموذج الديمقراطية التوافقية باعتباره يمثل أنموذجاً محافظاً غير مرن يسعى بالأساس الى تحقيق مصلحة النخب، ولا يعمل بطريقة جيدة - وليس بطريقة مثلى - الا في حالة الدول الغنية نسبياً. مع وجود اثنيات اصلية متمركزة جغرافياً متقاربة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتعد بلجيكا أنموذجاً على قصور هذا النوع حتى مع توافر هذه الشروط، إذ يلاحظ ان الديمقراطية التوافقية خلقت ازدواجاً في الاجهزة الحاكمة وما ترتب عليه من تبيد للموارد، فضلاً عن اعادة التفاوض المستمر حول الحدود ومسألة النسبية عندما تطرأ تغييرات ديمغرافية، وهذا الامر هو الذي يؤدي الى نشوب نزاع مستمر وان كان بسيطاً - حول

موضوعات بسيطة وسهلة واحيانا رمزية مثل لغة اشارات المرور، وبذلك فان التوافقية تجاهلت فئة ثالثة من المواطنين، وهم الاقليات التي لا يمكن تصنيفهم تحت اي من الطوائف المعترف بها ، مثل المهاجرين والاطفال الناتجين عن الزواج المختلط، والمقيمين في مناطق تمركز الطوائف الاخرى، والبوثة الثقافية التي تمثلها العاصمة، وعليه فان التوافقية تمنع حدوث التغيير وتؤدي الى عدم الكفاءة^(٥٠).

ويرى البعض انه لا يجوز وصف الديمقراطية التوافقية انها شكلا نهائيا للديمقراطية يجري الدفاع عنه بوصفه المخرج او افضل الممكن، اذ انها مرحلة انتقالية الى ديمقراطية الاغلبية والاقلية فربما تكون افضل شكل تاريخي لإدارة الصراع السياسي في لحظة من اللحظات، ولكنها تصبح في لحظة اخرى اسوأ آلية لإدارة مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية؛ لأنها تحمل في طياتها القدرة التعطيلية الدائمة لصالح احد حاملي حق النقض في المجتمع التعددي، الامر الذي ينتهي بالدولة الى الشلل الدائم وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها، مما يفقد النظام صفة المرونة والقدرة على التغيير بالوسائل السلمية، وهو ما يعرض النظام لخطر الانفجار، وبذلك يمكن القول ان الديمقراطية التوافقية تصح نفسها بمزيد من الديمقراطية^(٥١). وفيما يخص الانتقادات التي وجهت لقادة القوى السياسية، فنجملها بالاتي^{٥٢} :

١. لا تشجع الديمقراطية التوافقية على المشاركة: اذ ان هناك انقسامات متعددة في المجتمع التعددي، وهناك تخوف من ان تؤثر المشاركة على التعاون بين قادة الطوائف والتضامن داخل الطائفة ، فالديمقراطية التوافقية تستند الى التوصل الى اتفاق بين النخب في اطار غير توافقي، وعليه فان قادة المجتمع التعددي يسعون الى الحفاظ على سيطرتهم على طوائفهم، وعندها فان المجتمع الطائفي سيتخذ الشكل الهرمي ، اذ يتم حكمهم من قادة الطوائف في القمة، فإذا كان الائتلاف الواسع ديمقراطيا، فانه ليس هناك ضمان بان الديمقراطية ستسود داخل كل طائفة، ولاسيما انه لا يمكن السماح باعتماد اسلوب اللامركزية داخل كل طائفة، حتى يستطيع قادة المجتمع الطائفي الزام طوائفهم بالاتفاق الذي يتم التوصل اليه من الائتلاف الواسع، ولهذا فانه من الممكن ان تنشأ مجتمعات توافقية غير ديمقراطية، ولعل الحالة الابرز على ذلك لبنان، فحتى قبل الحرب الاهلية، كانت الطوائف يتم حكمها من قلة من الاعيان التقليديين الذين ينتمون الى عدد من العائلات الحاكمة^(٥٣) من جهة ، ومن جهة ثانية فانه لاستمرار عملية التوافق، لابد من استمرار هيمنة قادة النخب على طوائفهم، وعليه فانه اذا حدث صراع طبقي داخل كل طائفة، فان هذه النخب ستنتهز^(٥٤).

٢. بالغت نظرية الحكم التوافقي في قدرة القادة على اقناع انصارهم بالموافقة على الاتفاقات والصفقات التي يتوصلون اليها، ففي حالة كحالة الهند مثلا وهي مجتمع تعددي - اعترض كثيرون

من اعضاء الطوائف المختلفة على قرارات زعمائهم بسبب تساهلهم - كما يتصورون - في منح امتيازات سياسية او اقتصادية لغيرهم من الطوائف، وقد يكون هذا الاحتجاج شديدا مما يهدد مرة اخرى باندلاع العنف^(٥٥).

٣. تخطئ النظرية التوافقية في تصور ان قادة وزعماء الطوائف يكون لديهم رغبة دائمة في الاعتدال والتوسط في تعاملاتهم المشتركة، غير ان الدلائل توحي بعكس ذلك، فقادة الطوائف غالبا ما يتصلبون ويتشددون في مواقفهم ورائهم تجاه الطوائف الاخرى، لانهم يخشون ان يتم اتهامهم ممن ينافسونهم على القيادة من داخل طوائفهم بالتوصل الى اتفاقات سيئة او حتى بخيانة مصالح بني جلدتهم^(٥٦)، بل وقد يقوم هؤلاء القادة انفسهم بتشجيع اضافة البعد الطائفي على الصراعات، حتى يقدموا انفسهم على انهم المدافعون عن الطائفة، ناهيك عن ان قادة الطوائف لديهم دوافع اقل في البحث عن شعبية لهم خارج طوائفهم^(٥٧)، ولان القادة غالبا ما يحاولون تعبئة افراد طوائفهم من ورائهم بشتى الطرق حتى من خلال اثاره المشاعر الاثنية وافتعال التوتر واثارة المشكلات مع الاطراف الاخرى، وعليه فان الحكم التوافقي في حد ذاته قد يؤدي الى اثاره مزيد من العنف^(٥٨).

وكذلك وجهت انتقادات للفيدرالية الطائفية ونظم الانتخابات النسبي، منها ان ارنست ليهارت رأى ان الفيدرالية اللامتناهية افضل الحلول لمشكلة التعددية في المجتمع ، وذلك لافتراضه انه اذا تطابقت الحدود السياسية للوحدات المكونة للفيدرالية مع الحدود الطائفية في المجتمع التعددي، فان هذا سينتج عنه وحدات فيدرالية متجانسة طائفيًا، وعليه فان التعددية المجتمعية التي تمثل اساس المشكلة في المجتمعات المتعددة سيتم القضاء عليها، كما ان الحكومة المركزية هي الساحة الاساسية للاتصال بين مختلف الطوائف، وبهذا فان الاحتكاك بين مختلف الطوائف وفرص الصراع تقل ، غير ان هذه الحجة تغفل شيئا هو ان الوحدات الفيدرالية الناشئة على اسس عرقية سيكون لها مصالح ومطالب وموارد تختلف تماما عن غيرها من الوحدات الفيدرالية الناشئة وعن المجتمع ككل، وسيولد هذا مصدرا اساسيا للصراع بين الوحدات الفيدرالية، اذ ستسعى كل حكومة من حكومات الوحدات الفيدرالية الى انتهاج سياسات ضارة بالوحدات الحكومية الاخرى داخل النظام الفيدرالي^(٥٩) من جهة ، ومن جهة ثانية، فان مشكلة كمشكلة التمركز الصناعي وانشاء مصانع جديدة سيأخذ شكل صراع ، لان تمركز هذه المصانع في احدى الوحدات الفيدرالية سيمثل خسارة للوحدات الاخرى، فمثلا قرار الحكومة الكندية انشاء مصنع للسيارات في اقليم اونتاريو قد قوبل بالادانة من قبل اقليم كيوبك الناطق باللغة الفرنسية، ومن جهة ثالثة، فانه عندما يثور صراع بين الوحدات الفيدرالية على مناطق ما ، فانه سيكون من الصعب تعويض الجماعات المتأثرة سلباً من هذا التوزيع من خلال اعطائها موارد ومزايا اضافية^(٦٠). ومن الانتقادات التي وجهت اليها عدت ان تحويل السلطة الى الطوائف المختلفة من خلال اسلوب الفيدرالية سيكون له تأثيرات سلبية

متعددة على الانتماء للدولة، فهو يمنح السلطة الى طوائف لا ترى ان لها انتماءً للدولة، الامر الذي سيدعم من انتماءاتهم الفرعية على حساب الانتماء للدولة، كما ان تخويل السلطة للفيدراليات الطائفية سيدم القادة الطائفيين بالموارد اللازمة التي من الممكن حشدتها لتحقيق غايات قومية مثل الانفصال^(٦١)، وما يدعم ذلك وجود حالات اخفاق للفيدرالية الاثنية او الطائفية مثل الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وذلك في مواجهة حالات نجاح للفيدرالية غير الطائفية كالولايات المتحدة الامريكية^(٦٢). كما ويمثل التمثيل النسبي مشكلة اساسية في المجتمعات التعددية، لانه في حالة غياب ائتلافات عابرة للانقسامات الطائفية، فانها ستؤدي الى تقوية الانتماءات الطائفية وزيادة الصراعات بين الطوائف من جهة ، ومن جهة ثانية، فان الجمع بين النظام النسبي والاحزاب الطائفية سيثجع هذه الاحزاب على ان تركز دعايتها على انتمائها الطائفي، الامر الذي سيدعم هذه الانتماءات على حساب الانتماء والولاء للدولة.

الخاتمة:

تبين من خلال البحث ان الديمقراطية التوافقية تتعامل مع تعددية المكونات على أنها المشكلة الرئيسية في المجتمع ، فسعت الى وضع حلول لها عن طريق الفصل بين هذه الجماعات او المكونات بتجنب الاحتكاك فيما بينها الى اقل درجة ممكنة ، كما ان الديمقراطية التوافقية تتعامل مع المجتمع المنقسم كما هو منقسم على نفسه دون اي معالجه، فهي تعيد الانقسامات السياسية الاجتماعية في هيكلية مؤسسات الدولة وتؤسس ذلك بوضع تشريعات تقسيمية للمناصب بين المكونات ، وعليه لا تسعى الى علاج الانقسامات بل تتجنبها فقط ، وهي بذلك في تقديرنا تشكل اكثر الاقترابات خطورة على وحدة الدولة ، مما قد تفتح الباب امام تقسيمها ، وان كانت اكثرها مقبولة لدى قادة القوى السياسية لما تتيح لهم من سلطة واستقلالية .

الهوامش والمصادر:

^١ . هناء صوفي عبد الحي ، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٢ .

^٢ . آرنيت ليهبارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة ،الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد- بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ .

^٣ . كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٢٨١ .

^٤ . نقلاً عن : قادر محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية ، دراسة في الحالة اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٦ .

(5)Lijphart, Arend, Consociational Democracy, world politics, vol.21, No.2, January 1969, p.208.

(6)Lehmbruch, Gerhard, Consociational Democracy and Corporatism in Switzerland, Publius: Journal of Federalism, Vol. 23, No. 2, Spring 1993, p. 44.

(7)Dekmejian, Richard Hrair, Consociational Democracy in crises: The case of Lebanon, Comparative politics, Vol. 10, No. 2, January 1978, p. 253.

- (⁸)Boynton, G.R. & Kwon, W.H., An Analysis of Consociational Democracy, Legislative studies quarterly, Vol. 3, No. 1, February 1978, p. 14.
- ⁹ Lijphart, Arend, Consociational democracy, p.p. 207-211.
- (¹⁰)Ibid, pp. 207 - 211.
- (¹¹)Cannon, Gordon E., Consociationalism Versus Control: Canada as a Case Study, The Western political Quarterly, Vol. 35, No. 1, March 1982, pp. 50-51.
- (¹²)Mcrae, Kenneth D., Contrasting styles of democratic decision making: adversarial versus consensual politics, International Political Science Review, vol. 18, No. 3, July 1997, p.p. 281 - 282.
- (¹³)Henderson, Conway W., Consociational Democracy & the case of Switzerland, The Journal of Politics, Vol. 43, No. 4, November 1981, p. 1232.
- (¹⁴)Lijphart, Arend, Consociational theory: Problems & Prospects, Comparative politics, Vol. 13, No. 3, April 1981, p. 356.
- (¹⁵)Lijphart, Arend, Consociation & federation: conceptual & empirical links, Canadian Journal of political science, Vol. 12, No. 3, September 1979, p. 500.
- (¹⁶)Schneckener, Ulrich, Making power sharing work: lessons from successes & failures in ethnic conflict regulation, Journal of peace research, Vol. 39, No. 2, March 2002, p. 203.
- (^{١٧}) ارنت لبيهارت، المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.
- (¹⁸)Lijphart, Arend, The puzzle of Indian Democracy: A consociational Interpretation, The American political science review, Vol. 90, No. 2, June 1996, p. 260.
- (¹⁹)Lijphart, Arend, Consociational democracy, pp. 213 - 214.
- (^{٢٠}) ارنت لبيهارت، المصدر السابق، ص ٦٠.
- (²¹)Lijphart, Arend, The puzzle of Indian Democracy: A consociational Interpretation, p. 259.
- (²²)Simonsen, Sven Gunnar, Addressing ethnic divisions in post conflict institution building: lessons from recent cases, Security Dialogue, September 2005, Vol. 36, No. 3, p. 308.
- (^{٢٣}) ارنت لبيهارت، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (^{٢٤}) وحيد عبد المجيد، النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية، كراسات استراتيجية، العدد (١٤٤)، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦.
- (^{٢٥}) ارنت لبيهارت، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (²⁶)Schenckener, Ulrich, op.cit., p. 205.
- (^{٢٧}) ارنت لبيهارت، المصدر السابق، ص ٦٧.
- (²⁸)Lijphart, Arend, The Wave of Power Sharing Democracy, in: Remolds, Andrew (ed.), Architecture of democracy: consociational design, conflict management & democracy, (Oxford: Oxford university press, March 2002), pp. 52-53.
- (^{٢٩}) ارنت لبيهارت، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١.
- (³⁰)Duchacek, Ivo D., Consociational cradle of federalism, Pulus: Journal of federalism, vol. 15, no. 2, Spring 1985, p. 43.
- (³¹)Lijphart, Arend, The case for power sharing, in: Diamond, Larry & Plattner, Marc F. (ed.), Electoral systems & democracy, (Baltimore: John Hopkins university press, 2006), p. 51.
- (³²)Lijphart, Arend, Consociation & federations: conceptual & empirical links, p. 510.
- (³³)Lijphart, Arend, The case for power sharing, op.cit., p. 51.
- (³⁴)Coakley, John, Approaches to the resolution of ethnic conflict: the strategy of non - territorial autonomy, International political science review, Vol. 15, No. 3, July 1994, p. 229.
- (³⁵)Ibid, p. 307.
- (³⁶)Lijphart, Arend, The puzzle of Indian Democracy: A consociational Interpretation, op.cit., p. 260.
- (³⁷)Schenckener, Ulrich, op.cit., p. 205.
- (³⁸)Lijphart, Arend, The wave of power sharing democracy, op.cit., pp. 53 - 54.
- ^{٣٩} . ارنت لبيهارت ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
- ^{٤٠} . رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية ، مجلة جامعة السليمانية ، العدد (٣٠) تشرين الاول ، السليمانية ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ^{٤١} . مي عبد الله ، الاتصال والديمقراطية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ .

^{٤٢} . نقلاً عن : سالم سعيد، اثر التعددية الاثنية على الوجد الوطنية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلبيانية، ٢٠٠٨، ص ٢٨.

(⁴³)Morrow, Duncan, Breaking Antagonism: political leadership in divided societies, in: O' Flynn Ian & Russell, David, Power sharing: New challenges for divided societies, (London: Pluto press, 1st edition: 2005), p. 47.

Ibid, p. 52.

(⁴⁴)Ibid, p. 49.

(⁴⁵)Ibid, p. 52.

(⁴⁶)Ibid, p.p. 53 - 54.

(⁴⁷)Kieve, Ronald A., Pillars of sand: A Marxist critique of consociational democracy in the Nitherlands, Comparative politics, Vol. 13, No. 3, April 1981, p. 332.

(^{٤٨}) زياد حافظ، الديمقراطية في لبنان: خرافة ام واقع، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٢٠، اكتوبر ٢٠٠٥، ص ٥٠.

(⁴⁹)Von Denberge, Pierre L., Multicultural Democracy: can it work?, Nation & Nationalism, Vol. 8, No. 4, 2002, pp. 437 - 438.

(^{٥٠}) رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٣٤، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٩٣.

(⁵¹)Sisk, Timothy D., Power Sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003, accessible at: http://www.beyondintractability.org/essay/power_sharing/

(52).Granziano, Luigi, The historic compromise & consociational democracy: towards a new democracy, International political science review, Vol. 1, No. 3, 1980, p. 355..

(⁵³)Elazar, Daniel J., Federalism & consociational regimes, Publius: Journal of federalism, Vol. 15, No. 2, Spring 1985, p. 32.

(⁵⁴)Kieve, Ronald A., op.cit., p. 315.) Simonsen, Sven Gunnar, op.cit., p. 316.

(^{٥٥}) محمد صالح احمد، اقتسام السلطة التوافقي والعنف السياسي الاثني في ايرلندا الشمالية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٦.

(^{٥٦})المصدر نفسه ، ص ١٦-١٧.

(⁵⁷)Simonsen, Seven Gunnar, op.cit., p. 316.

(^{٥٨})محمد صالح احمد ، المصدر السابق، ص ١٦-١٧.

(⁵⁹)Dii Toit, Pierre, Consociational Democracy & Bargaining Power, Comparative politics, vol. 19, No. 4, July 1987, p. 424.

(⁶⁰)Bakvis, Herman, Structure & process in federal & consociational arrangements, Pulus: Journal of federalism, vol. 15, No. 2, Spring 1985, pp. 68 - 69.

(⁶¹)Elkins, Zachary & Sides, John, Can institutions build Unity in multi Ethnic states?, The American political science review, Vol. 101, No. 4, November 2007, p.p. 693 - 695.

(⁶²)Gunter, Michael M., The Kurds Ascending: The evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq & Turkey, (New York: Pal grave Macmillan, 1st Edition: 2008), p. 22.